

تقرير حوكمة البنك المصري الخليجي عن عام 2023

❖ بيانات عن الشركة

البنك المصري الخليجي			اسم الشركة
مباشرة جميع الخدمات والعمليات المصرفية والمالية المصرح بها للبنوك التجارية وبنوك الاستثمار وبنوك الاعمال طبقا للقانون رقم 43 لسنة 1974 وتعديلاته وقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم 194 لسنة 2020 .			غرض الشركة
1983/11/17	تاريخ القيد بالبورصة: -	30 عاماً	المدة المحددة للشركة
واحد دولار أمريكي	القيمة الاسمية للسهم: -	قانون رقم 43 لسنة 1974 والقانون 159 لسنة 1981 وقانون رقم 194 لسنة 2020 (قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي)	القانون الخاضع له الشركة
499,502,252	آخر رأس مال مصدر: -	800 مليون دولار أمريكي	آخر رأس مال مرخص به
رقم 88502 1991/1/29	رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري: -	دولار أمريكي 499,502,252	آخر رأس مال مدفوع
			اسم مسنول الاتصال - إبراهيم أباطة - عاصم العادلي - مجدي السيد سلام
45 شارع التسعين الشمالي التجمع الخامس القاهرة			عنوان المركز الرئيسي
02/37498744	أرقام الفاكس: -	02/ 37498236 الموبايل: 01007777194	أرقام التليفونات
www.eg-bank.com			الموقع الالكتروني
imohamed@eg-Bank.com aeladly@eg-bank.com Masallam@eg-bank.com			البريد الالكتروني

❖ هيكل الملكية

النسبة %	عدد الاسهم في تاريخ القوائم المالية	حصة 5% من اسهم الشركة فأكثر
11.01%	55,004,651	شركة مصر للتأمين
9.06%	45,271,359	شركة مصر لتأمينات الحياة ش م م
6.80%	33,955,689	شركة النعيم القابضة للإستثمارات المالية
9.94%	49,626,568	شركة مجموعة بوخمسين القابضة ش م ك مقفلة
5.64%	28,193,799	شركة براري الكويت التجارية
42.45%	212,052,066	الإجمالي

❖ الأطراف المرتبطة

النسبة %	عدد الأسهم في 2023-12-31	المستفيد النهائي	المجموعات المرتبطة
20.07%	100,276,010	مصر القابضة للتأمين	مجموعة مصر للتأمين ومصر لتأمينات الحياة
19.95%	99,691,521	عائلة محمد محمود	مجموعة عائلة محمد محمود
7.52%	37,583,346	عائلة الشربتلى	مجموعة عائلة الشربتلى
7.04%	35,160,897	عائلة بخش	مجموعة عائلة بخش
3.47%	17,290,009	عائلة شبكشي	مجموعة عائلة شبكشي
8.90%	44,467,574	شركة النعيم القابضة للإستثمارات	مجموعة شركة النعيم القابضة للإستثمارات
19.77%	98,696,683	مجموعه بوخمسين القابضة	مجموعة بوخمسين
86.72%	433,166,040		الإجمالي

1- مجلس الإدارة

تشكيل مجلس الإدارة

مسلسل	اسم العضو	صفة العضو (تنفيذي/غير تنفيذي/مستقل)	عدد الأسهم المملوكة	تاريخ الالتحاق 2021/3/7 وفقاً لانتخابات الجمعية	جهة التمثيل
1	رائد جواد احمد بوخمسين	رئيس مجلس الإدارة غير تنفيذي	49,626,568	2021/3/7 وفقاً لانتخابات الجمعية وتم انتخابه رئيس للمجلس في 2022/3/31	مجموعة بوخمسين القابضة
2	نضال القاسم محمد عصر	نائب رئيس مجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي والعضو المنتدب تنفيذي	1,280,895	2021/3/7 وفقاً لانتخابات الجمعية	تنفيذي
3	محمد عبدالعال محمد خلف الله	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	3,258,900	وفقاً لقرار مجلس الإدارة في 2021/5/5	الشركة المصرية لإنتاج ورق الليزر والفلوتينج
4	جاسم حسن زينل	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	17,259,611	2021/3/7 وفقاً لانتخابات الجمعية	الشركة العربية العقارية
5	محمد مهران طايح	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	55,004,651	وفقاً لانتخابات الجمعية 2021/3/7	شركة مصر للتأمين
6	رشا حسن مسعد	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي من ذو الخبرة	--	وفقاً لقرار مجلس الإدارة 2021/12/21	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي من ذو الخبرة
7	شريف محمد فاروق	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي- مستقل- ذو الخبرة	--	وفقاً لقرار مجلس الإدارة 2021/7/13	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي- مستقل- ذو الخبرة
8	محمد امين ابراهيم عبدالنبي ¹	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي-مستقل	--	2021/3/7 وفقاً لانتخابات الجمعية	عضو مجلس إدارة مستقل
9	** عمرو محمد توفيق بكير	عضو مجلس إدارة-تنفيذي	--	2021/3/7 وفقاً لانتخابات الجمعية	تنفيذي
10	وائل فؤاد جمجوم	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي-مستقل من ذو الخبرة	--	2021/3/7 وفقاً لانتخابات الجمعية	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي-مستقل من ذو الخبرة
11	احمد فاروق وشاحي	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي-مستقل	--	2021/3/7 وفقاً لانتخابات الجمعية	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي-مستقل
12	*شركة مصر لتأمينات الحياة	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	45,271,359	وفقاً لانتخابات الجمعية 2021/3/7	شركة مصر لتأمينات الحياة

*في انتظار اختيار مرشح جديد

** تم قبول استقالة سيادته بتاريخ 5 ديسمبر 2022 على ان تنتهي خدمة سيادته في 31 يناير 2023

¹إنهاء عضوية اللواء /محمد أمين إبراهيم من مجلس الإدارة ولجانه نظرا للوفاة بتاريخ 21-10-2023

❖ رئيس مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة هو الشخص المسئول عن الإدارة المثلى لأعمال المجلس وتفعيل أدائه وتطوير أعماله، كما تقع على عاتقه أيضاً مسؤولية أخذ كل التدابير اللازمة لضمان قيام المجلس بمسؤولياته ووظائفه كاملة، والتأكد من أن أعضاء المجلس يدركون دورهم ومسئولياتهم وفقاً للحدود والصلاحيات والمهام المحددة لمجلس الإدارة، وتلك التي تم تحديدها للإدارة التنفيذية.

1. مهام الرئيس فيما يتعلق بفعالية المجلس:

1. التأكد من أن المجلس يعمل كفريق واحد متماسك وتوفير القيادة اللازمة لتحقيق ذلك.
2. ضمان أن لدى المجلس الموارد الكافية لدعم عمله وأنه قد تم تزويد المجلس بالمعلومات كما طلبها.
3. التأكد من وضع أسس تقييم تتم على أساس دوري منتظم لضمان أداء المجلس ولجانه التابعة والمساهمة الفعالة لكل عضو.

2. مهام الرئيس فيما يتعلق بإدارة المجلس:

1. الدعوة لاجتماعات مجلس الإدارة ورئاسة جلسات المجلس أو تفويض أحد أعضاء مجلس الإدارة بذلك.
2. تمكين جميع أعضاء مجلس الإدارة من المشاركة الكاملة في أعمال وأنشطة المجلس وضمان أن يعمل المجلس كفريق واحد.
3. التأكد من قيام المجلس بمناقشة كافة البنود الواردة في جدول الأعمال واعطائها وقتاً وافياً من التداول والوصول إلى قرارات مناسبة وواضحة حولها.
4. التأكد من أن هناك إجراءات مناسبة موجودة على أرض الواقع. بحيث تساعد على ضمان أن يقوم المجلس بأعماله بفعالية وكفاءة، بما في ذلك مراجعة هيكل اللجان وتشكيل عضويتها.
5. التأكد من أنه في حالة تفويض اية مسؤوليات إلى اللجان أو أي من أعضاء المجلس أو مديري البنك التنفيذيين، قد تم تنفيذها حسب تفويض المجلس وأن النتائج قد تم إحاطة المجلس بها.
6. مقابلة المرشحين الجدد لعضوية المجلس من خلال لجنة الحوكمة والترشيحات والاطلاع على مؤهلاتهم وخبراتهم والتأكد من رغبتهم للانضمام للمجلس.
7. التأكد من أن عدد مرات اجتماعات المجلس يتم وفقاً للضوابط الرقابية المقررة وحسب ما تستدعيه الحاجة وذلك للقيام بواجباته بفعالية.
8. الإدارة المثلى لاجتماعات المجلس، من خلال ضبط المناقشات وتوجيهها بأسلوب أمثل يساهم في إخضاع كافة بنود جدول الأعمال للمناقشات اللازمة وعدم تأجيل بعضها وعدم الخروج منها إلى مواضيع جانبية واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها في وقته.
9. ضمان تمتع المجلس بالدعم الكافي وتزويده بكافة المعلومات الضرورية التي تساعد في اتخاذ قراراته بشكل فعال وسليم.
10. السعي لتفعيل دور الأعضاء المستقلين من خلال أخذ رأيهم كفريق في بعض الأمور والقرارات.
11. التصديق على قرارات مجلس الإدارة والصور المأخوذة منها أو تفويض غيره بهذه الصلاحيات.
12. مراعاة تشجيع المناقشات وطرح الأسئلة داخل غرفة الاجتماعات ودفعها في اتجاه الوصول إلى اتخاذ القرارات الهامة والسليمة في وقت معقول نسبياً.
13. الإشراف على تكوين جميع اللجان المنبثقة من المجلس والتقدم بتوصية إلى المجلس بالموافقة على الأسماء التي قام بترشيحها لعضوية تلك اللجان بالتشاور مع لجنة الحوكمة والترشيحات.

3. مهام الرئيس فيما يتعلق بالعلاقات بين المجلس والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين:

1. التأكد من التزام المجلس بإنجاز مهامه على أكمل وجه بما يحقق أفضل مصلحة للبنك مع ضرورة تجنب التعارض في المصالح.
2. الحفاظ على روابط الثقة بين كافة أعضاء المجلس وخاصة بين الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين.
3. تدعيم علاقة المجلس بالإدارة العليا بالبنك.
4. التأكد من إتاحة المعلومات الكافية والدقيقة في الوقت المناسب لأعضاء المجلس والمساهمين.
5. التأكد من فاعلية نظام الحوكمة المطبق لدى البنك وكذلك فاعلية أداء لجان المجلس

6. ترأس اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية لمساهمي البنك أو تفويض أحد أعضاء مجلس الإدارة بذلك.
7. يمثل رئيس المجلس البنك أمام القضاء والغير.

❖ العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي

هو شخص طبيعي يدير عمليات البنك ويمثل أعلى درجة تنفيذية ضمن القوى العاملة للبنك وهو الشخص المسئول عن الإدارة التنفيذية اليومية والعامة للبنك أمام مجلس الإدارة ويقدم تقارير دورية لمجلس الإدارة وهو عضو بمجلس الإدارة (عضو منتدب).

فيما يلي دور ومهام العضو المنتدب للبنك

1. تطبيق الاستراتيجيات والسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة والتأكد من فاعليتها وتقديم مقترحات بشأن تطويرها أو تعديلها.
2. اتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة لتحديد وقياس ومتابعه ومراقبة وتحقيق المخاطر وأساليب الحد من تأثيرها وذلك بعد اعتمادها من مجلس الإدارة.
3. التحقق من أن نظام الرقابة الداخلية يشمل إجراءات محدده لأحكام الرقابة على كافة العمليات المصرفية بشكل مستمر.
4. التأكد من وجود كوادر مؤهلة من ذوي الخبرة والمهارات الفنية الضرورية في كافة أنشطة وادارات البنك والاهتمام بالتدريب المستمر والفعال لسفّل الخبرات.
5. لتحقيق من التزام كافة العاملين بكل من إجراءات البنك للرقابة الداخلية والتعليمات الصادرة من البنك المركزي المصري والجهات الرقابية الأخرى.
6. رفع التوصيات لمجلس الإدارة / لجانته بشأن ما يتعلق بالتغيرات المطلوبة في الهيكل التنظيمي أو في السياسات لتيسير تسلسل عمليات البنك في إطار الالتزام بمبادئ الحوكمة، وكذا التغيرات الجوهرية في حجم واتجاه المخاطر وأثر ذلك على الإيرادات والسلامة المالية للمؤسسة.

❖ أمين سر مجلس الإدارة

تتكون إدارة امانة سر مجلس إدارة البنك من موظفين ممن تتوافر فيهما المؤهلات والمواصفات المناسبة لشغل مسؤوليات هذه الإدارة ولا يقتصر دورهما على الحضور وتدوين محاضر اجتماعات المجلس بل لهما مهام ومسؤوليات مختلفة نذكر بعضها على النحو الآتي:

مهام ومسؤوليات امين سر (مجلس الإدارة)

1. تسجيل الحضور في الاجتماعات وذكر ما إذا كان الحضور فعلياً أو من خلال الاتصال الهاتفي أو الاتصال عبر الفيديو.
2. في حالة مشاركة أحد أعضاء المجلس الاجتماع عبر الهاتف أو الفيديو يتعين عليه التأكيد في بداية الاجتماع على استلامه كافة المستندات وجدول أعمال الاجتماع.
3. تدوين محاضر اجتماعات مجلس الإدارة على نموذج موحد وتوقيعها وإرسال نسخة منها لأعضاء المجلس لاعتمادها-سواء الحاضرين فعلياً أو المشاركين عبر وسائل الاتصال.
4. حفظ تسجيلات الاجتماعات -عن طريق استخدام جهاز تسجيل مخصص يسمح بتأمين التسجيلات-ضمن سجلات البنك لمدة زمنية تتوافق مع ما تحدده سياسات البنك تطبيقاً للمتطلبات القانونية وطبقاً لضوابط والتعليمات الرقابية.
5. الإعداد والترتيب لاجتماعات مجلس الإدارة وجمعيات المساهمين وضمان استيفاء جميع المتطلبات القانونية والالتزام بلوائح الحوكمة والنظام الأساسي للبنك وما ورد بهذا الدليل لانعقادها والعمل على ضمان نجاحها.
6. القيام بالتنسيق والإعداد لجمع التقارير والعروض والمقترحات وغير ذلك من المواد المقدمة لمجلس الإدارة أو جمعيات المساهمين وتزويد أعضاء المجلس والمساهمين بهذه المعلومات للاطلاع عليها.
7. تزويد الأعضاء بالمعلومات والوثائق والبيانات التي سيتم مناقشتها في اجتماع المجلس أو اللجنة وترسل بخطاب رسمي أو عبر البريد الإلكتروني لجميع الأعضاء، وذلك لدراستها وفهم محتواها قبل موعد الجلسة بوقت كاف مما يمكنهم من المشاركة وإثراء الاجتماع، حيث ينبغي على الأعضاء مراجعة هذه المواد قبل موعد الاجتماع بشكل دقيق.

8. التأكيد على أن جميع القرارات وما تم الاتفاق عليه من إجراءات داخل الاجتماع قد تم تدوينه بشكل دقيق ومتابعة الإجراءات والأنشطة المتعلقة من الاجتماعات السابقة.
9. إنشاء وتأسيس آلية فعالة وقوية لتعزيز التواصل مع أعضاء المجلس والعمل على إيجاد روابط وثيقة معهم.
10. تطوير ومراجعة ومتابعة تنفيذ خطة وجدول اجتماعات مجلس الإدارة وجمعيات المساهمين.
11. حفظ السجلات والوثائق القانونية (محاضر وقرارات الخ) الخاصة بمجلس الإدارة والمساهمين وتوفير مكان آمن لحفظها وتسهيل الرجوع إليها.
12. القيام بالمراسلات والمكاتبات نيابة عن مجلس الإدارة وحسب توجيهات مجلس الإدارة أو رئيسه.
13. المحافظة على سرية المعلومات وجميع وثائق مجلس الإدارة وجمعيات المساهمين وغيرها من الوثائق ذات العلاقة.
14. الاتصال بالجهات الحكومية ذات العلاقة والتنسيق معها لانعقاد جمعيات المساهمين.
15. تمكين المحاسب القانوني للبنك من الاطلاع على أصول محاضر اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة منه والتأكيد على عدم أخذ صور من تلك المحاضر والاكتفاء بمراجعة أصولها في مقر البنك إلا إذا اقتضت الضرورة غير ذلك.
16. التنسيق مع كافة قطاعات وإدارات البنك لعرض نتائج أعمالها على المجلس.
17. التنسيق مع كافة لجان المجلس بما يكفل الاتصال الفعال بين تلك اللجان ومجلس الإدارة.

2- لجان مجلس الإدارة:

تشكيل اللجان: (تشكيل اللجان المنبثقة من المجلس خلال عام 2023)

1- لجنة المراجعة

مسلسل	أسم العضو	صفة العضو (غير تنفيذي / مستقل)	المنصب في اللجنة	تاريخ الالتحاق
1	أ/أحمد فاروق على وشاحي	غير تنفيذي-مستقل	رئيس اللجنة	تم الالتحاق باللجنة بتاريخ 2019/7/15، تم انتخابه كرئيس للجنة في 31 يناير 2021 وتم تجديد عضويته باللجنة رئيساً في 2021/3/7 وتم التجديد بتاريخ 2022/3/31
2	أ/وائل فؤاد عيسى جمجوم	غير تنفيذي-مستقل	عضو	تم الالتحاق باللجنة بتاريخ 2019/7/15 وتم التجديد له في 2021/3/7 وتم التجديد بتاريخ 2022/3/31
3	أ/محمد أمين إبراهيم عبد النبي نصر	غير تنفيذي-مستقل	عضو	حيث تم انضمام سيادته لعضوية اللجنة في 2021/8/10 وتم التجديد بتاريخ 2022/3/31 انقضاء عضوية سيادته نظراً للوفاة بتاريخ 2023-10-21
4	الدكتور/ شريف محمد فاروق	غير تنفيذي- مستقل	عضو	تم الإلتحاق باللجنة بتاريخ 2023-12-10

2- لجنة المخاطر

مسلسل	أسم العضو	صفة العضو (غير تنفيذي / مستقل)	المنصب في اللجنة	تاريخ الالتحاق
1	أ/ جاسم حسن على زينل	غير تنفيذي	رئيس اللجنة	تم الالتحاق باللجنة بتاريخ 2019/7/15 وتم تجديد عضويته في 2021/03/7 تم انتخابه كرئيس للجنة في 31 مارس 2022
2	أ/ رشا حسن حسن مسعد	غير تنفيذي	عضو	تم الالتحاق باللجنة بتاريخ 2022/3/31

3	الدكتور/ شريف محمد فاروق	غير تنفيذي- مستقل	عضو	تم الإلتحاق باللجنة بتاريخ 2023-1-24
4	الاستاذ/ محمد مهران طابع	غير تنفيذي	عضو	تم التحاق سيادته بالمجلس في 2023/3/19 وموافقة البنك المركزي في 2023/6/1 تم الإلتحاق باللجنة بتاريخ 2023/10/17
5	أ/ عمرو محمد توفيق بكـــــير ²	تنفيذي	عضو	تم الإلتحاق باللجنة بتاريخ 2019/7/15 وتم تجديد عضويته في 2021/03/7 وتم التجديد بتاريخ 2022/3/31

3- لجنة المرتبات والمكافآت والتعويضات

مسلسل	أسم العضو	صفة العضو (غير تنفيذي / مستقل)	المنصب في اللجنة	تاريخ الإلتحاق
1	أ/ رائد جواد بوخمســــين	غير تنفيذي	رئيس اللجنة	تم الإلتحاق باللجنة بتاريخ 2019/7/15 وتم تجديد عضويته في 2021/03/7 تم انتخابه كرئيس للجنة في 31 مارس 2022
2	أ/ محمد أمين إبراهيم نصر	غير تنفيذي - مستقل	عضو	تم الإلتحاق باللجنة في 2021/03/7 وتم التجديد بتاريخ 2022/3/31 انقضاء عضوية سيادته نظراً للوفاة بتاريخ 2023-10-21
3	أ/ محمد عبد العال محمد خلف	غير تنفيذي	عضو	تم الإلتحاق باللجنة في 2022/03/31
4	الدكتور/ شريف محمد فاروق	غير تنفيذي- مستقل	عضو	تم الإلتحاق باللجنة بتاريخ 2023-12-10

4- لجنة الحوكمة والترشيحات

مسلسل	أسم العضو	صفة العضو (غير تنفيذي / مستقل)	المنصب في اللجنة	تاريخ الإلتحاق
1	أ/ رائد جواد بوخمســــين	غير تنفيذي	رئيس اللجنة	تم الإلتحاق باللجنة بتاريخ 2019/7/15 حتى 2021/3/7 حيث انتهت عضويته باللجنة تم انتخابه كرئيس للجنة في 31 مارس 2022
2	أ/محمد أمين إبراهيم نصر	غير تنفيذي - مستقل	عضو	تم الإلتحاق باللجنة من 2021/3/7 وتم التجديد بتاريخ 2022/3/31 انقضاء عضوية سيادته نظراً للوفاة بتاريخ 2023-10-21
3	أ/أحمد فاروق على وشاحي	غير تنفيذي - مستقل	عضو	تم الإلتحاق باللجنة بتاريخ 2019/7/15 وتم تجديد عضويته في 2021/03/7 وتم التجديد بتاريخ 2022/3/31
4	الاستاذ/ محمد مهران طابع	غير تنفيذي	عضو	تم الإلتحاق باللجنة بتاريخ 2023-12-10

2-تم قبول استقالة سيادته بتاريخ 5 ديسمبر 2022 على ان تنتهي خدمة سيادته في 31 يناير 2023 ، و تم تعيين الأستاذ شريف فاروق عضواً باللجنة المخاطر وفقاً لقرار مجلس الإدارة الأول لعام 2023

5- لجنة دراسة انظمة الاثابة والتحفيز العاملين / المديرين

مسلسل	أسم العضو	صفة العضو (غير تنفيذي / مستقل)	المنصب في اللجنة	تاريخ الالتحاق
1	أ/ رائد جواد بوخمسين	غير تنفيذي	رئيس اللجنة	تم الالتحاق باللجنة بتاريخ 2019/7/15 وتم تجديد عضويته في 2021/03/7 تم انتخابه كرئيس للجنة في 31 مارس 2022
2	أ/محمد أمين إبراهيم	غير تنفيذي-مستقل	عضو	تم الالتحاق باللجنة في 2022/03/31 انقضاء عضوية سيادته نظرا للوفاة بتاريخ 2023-10-21
3	أ/ محمد عبد العال محمد خلف	غير تنفيذي	عضو	تم الالتحاق باللجنة في 2022/03/31
4	الأستاذ/ أحمد فاروق على وشاحي	غير تنفيذي- مستقل	عضو	تم الالتحاق باللجنة بتاريخ 2023-12-10

سير اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه

• جدول متابعة حضور السادة أعضاء المجلس لاجتماعات المجلس واللجان • مجلس الإدارة

مسلسل	أسم العضو	عدد مرات الحضور	ملاحظات
1	أ/رائد جواد بوخمسين	11/10	
2	أ/نضال القاسم عصر	11/9	لقد اجتمعين بدون اعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين وفقا وتعليمات الحوكمة.
3	أ/جاسم حسن على زينل	11/11	
4	أ/وائل عيسى جمجوم	11 /11	
5	أ/أحمد فاروق وشاحي	11 /11	
6	أ/محمد أمين إبراهيم عبد النبي نصر	11 /6	انقضاء عضوية سيادته نظرا للوفاة بتاريخ 2023-10-21
7	أ/محمد عبدالعال	11/11	اعادة تشكيل مجلس الإدارة بالاجتماع (الخامس) لعام 2022 بتاريخ 2022/3/31
8	أ/رشا حسن حسن مسعد	11/10	اعادة تشكيل مجلس الإدارة بالاجتماع (الخامس) لعام 2022 بتاريخ 2022/3/31
9	أ/شريف محمد فاروق	11/11	تم التحاق سيادته بالمجلس في 2022/9/26
10	أ / محمد مهران طابع	11/7	تم التحاق سيادته بالمجلس في 2023/3/19 وموافقة البنك المركزي في 2023/6/1

• جدول متابعة حضور السادة أعضاء لجان مجلس الإدارة:

1- لجنة المراجعة

ملاحظات	عدد مرات الحضور	أسم العضو	مسلسل
	11/11	أ/أحمد فاروق على وشاحي	1
	11/11	أ/وائل فؤاد عيسى جمجوم	2
انقضاء عضوية سيادته نظرا للوفاة بتاريخ 2023-10-21	11/10	أ/محمد أمين إبراهيم عبد النبي نصر	3
تم الالتحاق باللجنة بتاريخ 2023-12-10	--	الدكتور/ شريف محمد فاروق	4

2- لجنة المخاطر

ملاحظات	عدد مرات الحضور	أسم العضو	مسلسل
حيث تم إنتخاب سيادته رئيس اللجنة في 2022/3/31	8/8	أ/ جاسم حسن على زينل	1
حيث تم انتخاب سيادتها عضواً للجنة في 2022/3/31	8/7	أ/رشا حسن حسن مسعد	2
تم الإلتحاق باللجنة بتاريخ 2023-1-24	8/8	الدكتور/ شريف محمد فاروق	3
تم التحاق سيادته بالمجلس في 2023/3/19 وموافقة البنك المركزي في 2023/6/1 تم الإلتحاق باللجنة بتاريخ 2023/10/17	8/1	أ / محمد مهران طابع	4

3- لجنة المرتبات والمكافآت والتعويضات

ملاحظات	عدد مرات الحضور	أسم العضو	مسلسل
تم إنتخاب سيادته رئيساً للجنة في 2022/3/31 اعادة تشكيل مجلس الإدارة بالاجتماع (الخامس) لعام 2022 بتاريخ 2022/3/31	4/4	أ/ رائد جواد بوخمسين	1
انقضاء عضوية سيادته نظرا للوفاة بتاريخ 2023-10-21	4/3	أ/محمد أمين ابراهيم نصر	2
اعادة تشكيل مجلس الإدارة بالاجتماع (الخامس) لعام 2022 بتاريخ 2022/3/31	4/4	أ/محمد عبدالعال	3
تم الإلتحاق باللجنة بتاريخ 2023-12-10	--	الدكتور/ شريف محمد فاروق	4

4- الحوكمة والترشيحات

مسلسل	أسم العضو	عدد مرات الحضور	ملاحظات
1	أ/ رائد جواد بوخمسين	4/4	حيث تم إنتخاب سيادته رئيساً للجنة في 2022/3/31
2	أ/ محمد أمين إبراهيم نصر	4/3	انقضاء عضوية سيادته نظرا للوفاة بتاريخ 2023-10-21
3	أ/ أحمد فاروق على وشاحي	4/4	
4	الاستاذ/ محمد مهران طابع	--	تم الإلتحاق باللجنة بتاريخ 2023-12-10

5- لجنة الإثابة والتحفيز

مسلسل	أسم العضو	عدد مرات الحضور	ملاحظات
1	أ/ رائد جواد بوخمسين	2/2	
2	أ/ محمد أمين إبراهيم نصر	2/2	انقضاء عضوية سيادته نظرا للوفاة بتاريخ 2023-10-21
3	أ/ محمد عبدالعال	2/2	
4	الأستاذ/ أحمد فاروق على وشاحي	--	تم الإلتحاق باللجنة بتاريخ 2023-12-10

• مهام ومسئوليات لجان مجلس الإدارة.

1- لجنة المراجعة

- تتكون لجنة المراجعة بالبنك المصري الخليجي من ثلاثة أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين اختارهم مجلس الإدارة وأغلب أعضاء اللجنة من المستقلين ورئيس اللجنة مستقلاً، كما يجوز للمجلس أن يضم إلى تشكيلها عضواً خارجياً من ذوي الخبرة بعد الحصول على موافقة البنك المركزي على ذلك وفقاً للمادة (119) من القانون رقم (194) لسنة 2020
- تسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق بيئة رقابية تخلو من المفاجآت. ولذلك، فإن اللجنة تبادر بدعم مجلس الإدارة والإدارة العليا والمراجعين الداخليين والخارجيين في تعزيز أسس الحوكمة المؤسسية وتوفير الرقابة الفعالة.

كما لا يشغل رئيس لجنة المراجعة (غير تنفيذي/مستقل) رئاسة أي لجنة أخرى وفقاً وتعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي بتاريخ 2021-11-11

مهام ومسئوليات اللجنة

- تناقش اللجنة القوائم المالية الدورية والقوائم المالية السنوية للاطمئنان الى نزاهتها قبل تقديمها الى مجلس الإدارة لاعتمادها.
- تستعرض اللجنة نطاق وفعالية النظم التي أرسستها الإدارة التنفيذية لتعزيز الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والالتزام والوفاء بالمتطلبات القانونية واللوائح الرقابية والأخلاقية ذات الصلة، وذلك من خلال التقارير الدورية و/او الاستثنائية التي تعرض عليها، ويكون من مهام اللجنة استعراض نظم الإنذار المبكر بالبنك واقتراح ما يلزم لتحسينها وتطبيقها.
- تشرف اللجنة على قطاع التدقيق الداخلي والتفتيش ويرفع تقاريره الدورية إليها (ينبع رئيس قطاع التدقيق الداخلي والتفتيش لجنة المراجعة مباشرة بما يضمن كفاءة تحقيق الحوكمة المؤسسية بالبنك) واعتماد سياسة التدقيق الداخلي والتفتيش بالبنك.
- تتابع اللجنة وتقيم أداء مراقبي الحسابات وترفع توصياتها لمجلس الإدارة بخصوص تعيينهم أو تغييرهم وتحديد أتعابهم وتحديد نطاق عملهم.

- الاتفاق على نطاق المراجعة حيث تجتمع اللجنة مع مراقبي الحسابات لاستعراض خطة ومجال الفحص للسنة المالية اضافة الى تكوين فريق العمل.
- مراجعة التقارير المعدة من قبل قطاع الالتزام وما يتعلق بالالتزام بالتعليمات الرقابية الصادرة من البنك المركزي والتشريعات واللوائح السارية ذات الصلة.
- الاطمئنان إلى تمتع قطاع الالتزام بالاستقلالية المناسبة وبالموارد والأدوات الكافية التي تمكنه من القيام بدوره بشكل فعال وتكفل له سبل تحقيق أهدافه كما تدرس اللجنة المعوقات التي تواجه عمل قطاع الالتزام وتتابع معالجتها.
- تراجع اللجنة سبل الإدارة التنفيذية في إنشاء وتفعيل نظام رقابي واتخاذ إجراءات تنفيذية فعالة لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تقوم اللجنة بموافاة البنك المركزي المصري بصفة ربع سنوية-بصورة من التقرير الصادر عن اجتماع اللجنة والذي يتضمن أهم الملاحظات والإجراءات المتخذة أو اية موضوعات ذات أهمية.

2- لجنة المخاطر

- تتكون لجنة المخاطر بالبنك المصري الخليجي من أربعة أعضاء أغلبهم غير تنفيذيين ورئيسها غير تنفيذي بالتوافق مع تعليمات البنك المركزي المصري بشأن حوكمة البنوك بتاريخ 2011/8 فيما يخص تشكيل أعضاء اللجنة ويستدعي رئيس قطاع المخاطر المركزية لحضور جميع اجتماعات اللجنة، وله إبداء الرأي والتوصية دون حق التصويت.

مهام ومسئوليات اللجنة

- مساعدة مجلس الإدارة على تحديد وتقييم مستوي المخاطر المقبول في البنك وذلك من خلال رفع توصيات المخاطر والمخاطر المقبولة (Risk Appetite) لمجلس الإدارة للاعتماد والموافقة، والتأكد من عدم تجاوز قطاعات البنك المختلفة لهذا المستوي من المخاطر بعد اعتماده من قبل مجلس الإدارة.
- استعراض الهيكل التنظيمي لقطاع المخاطر وآليات عمل والأوصاف الوظيفية للوظائف داخل القطاع ومراجعتها دوريا ووضع التوصيات ذات الشأن قبل الاعتماد من مجلس الإدارة.
- تقوم اللجنة باستلام تقارير رئيس قطاع المخاطر الخاصة باستراتيجيات إدارة البنك ومراجعتها وإبداء الرأي فيها.
- التنسيق مع قطاع المخاطر فيما يخص وضع ومراجعة كل من سياسة المخاطر للبنك والإطار المؤسسي المتكامل لقطاع المخاطر (Full ERM Framework)، كما تقوم بالتوصيات والتعديلات قبل العرض على مجلس الإدارة للموافقة.
- التأكد من استقلالية موظفي قطاع المخاطر من الأنشطة التي ينجم عنها تعرض البنك للمخاطر.
- تشرف اللجنة على الطرق المستخدمة للتعرف على المخاطر الرئيسية وأساليب إدارة هذه المخاطر، كما تقوم باستلام التقارير التي تغطي فئات المخاطر المختلفة مثل:

- مخاطر الائتمان - مخاطر السوق

- مخاطر السيولة - مخاطر الالتزام

- المخاطر الرقابية - مخاطر التشغيل

- مخاطر السلوك - مخاطر السمعة

- مخاطر أمن المعلومات

- رفع التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي يتعرض لها البنك إلى مجلس الإدارة لمناقشتها وإبداء الرأي فيها.
- تراجع اللجنة التقارير الخاصة بتطبيق وتقييم المخاطر لكل إدارات البنك للتحقق من كفاية وفعالية الرقابة.
- تراجع اللجنة المواضيع المثارة من قبل التدقيق الداخلي والتفتيش والمراقبين الخارجيين ومن البنك المركزي المصري التي تؤثر على إطار قطاع المخاطر بالبنك وتقدم توصيات لسبل العلاج والإصلاح.
- تشرف اللجنة على تنفيذ أي معايير رقابية أو دولية مثل: ICAAP, Basel 1,2,3, الخ
- تقوم اللجنة بعمل تقييم ذاتي سنوي لفاعلية اللجنة.

- تقييم أداء رئيس قطاع المخاطر المركزية.
- ضمان توافر الموارد والنظم الكافية لقطاع المخاطر.
- تتأكد اللجنة من قيام الإدارة التنفيذية بالبنك بمراجعة قيم الضمانات العينية المقدمة من العملاء عن التمويل والتسهيلات الائتمانية المقدمة لهم دورياً وتحديد الإجراءات الواجب إتخاذها لمواجهة أي إنخفاض في هذه القيم.
- يعرض على اللجنة تقييم ربع سنوي لجميع مخاطر البنك، وعلى الأخص مخاطر الإستثمار و محفظة الإئتمان وما تم من اجراءات في شأنها لمواجهة ما يستجد من خاطر تواجهه البنك، تمهيداً لإعتماده من مجلس إدارة البنك في أول إجتماع تال لهذا التقييم.
- تستعرض اللجنة محاضر اجتماع لجنة أمن المعلومات.

3- لجنة المرتبات والمكافآت والتعويضات:

- تتشكل لجنة المرتبات والمكافآت والتعويضات بالبنك المصري الخليجي من ثلاثة من أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس الإدارة.

مهام ومسئوليات اللجنة:

- تكون اللجنة مسؤولة مسؤولة مباشرة عن تحديد مكافآت كبار التنفيذيين بالبنك وتقديم مقترحاتها بشأن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، على أن يشمل ذلك كافة المعاملات المالية بما فيها المرتبات والبدلات والمزايا العينية وأسهم التحفيز واية عناصر أخرى ذات طبيعة مالية، أخذاً في الاعتبار الأهداف المرتقب تحقيقها.
- التأكد من الاهتمام بوظائف الرقابة الداخلية بالبنك (إدارة المخاطر وإدارة الالتزام والتدقيق الداخلي والتفتيش) من حيث الإثابة وان يتم تحديدها وفقاً لما تم تحقيقه من أهداف دون الإخلال باستقلاليتهم.
- التأكد من قيام الموارد البشرية بتحليل نتائج دراسة ومراجعة مستوى المرتبات الممنوحة من البنك ومقارنتها بالمؤسسات الأخرى للتحقق من قدرة البنك على استقطاب أفضل العناصر والاحتفاظ بها، مع إمكانية الاستعانة برئيس الموارد البشرية ودعوته لحضور اجتماعات اللجنة.
- التأكد من وجود سياسات واضحة ومكتوبة للمرتبات والمكافآت بالبنك ومراجعتها دورياً وإعادة تقييمها بما يتماشى مع مستوى المخاطر الذي يتعرض لها البنك، مع ايضاح الأسس القائمة عليها، وكذلك التأكد من قيام مجلس الإدارة بالتصديق عليه وان يتم الإفصاح عن تلك السياسات متضمناً الإفصاح عن القيمة الإجمالية لما يتقاضاه العشرون أصحاب المكافآت والمرتبات الأكبر في البنك مجتمعين، وعلى أن يشمل ذلك المرتبات والبدلات والمزايا العينية وأسهم التحفيز واية عناصر أخرى ذات طبيعة مالية يتعين أن تأخذ اللجنة في اعتبارها عند القيام بأعمالها ما يلي:
- مراعاة أهداف البنك طويلة الأجل لدي وضع سياسات المرتبات والمكافآت وبالأخص عدم ربط مكافآت أعضاء لجان المجلس والإدارة العليا للبنك بأهداف قصيرة الأجل فقط .
- عند اقتراح مكافآت أعضاء المجلس غير التنفيذيين (بما فيها بدلات حضور اللجان) يؤخذ في الاعتبار مشاركتهم الفعلية في المجلس مع عدم ربطها بأداء البنك قصير الأجل.
- مراجعة حجم الأجر المتغيرة، وطريقة توزيعها على إدارات البنك بناء على حجم المخاطر وراس المال المطلوب لتغطية تلك المخاطر، وذلك بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية
- التأكد من ان تعكس الأجر المتغيرة للوظائف ذات الأثر الكبير على مستوى المخاطر مستوى أداء البنك والمخاطر التي تعرض لها، وأن يتم تحديدها بصفة دورية لمدة لا تزيد عن سنة، وصرفها وفقاً لمعايير قياس الأداء المحددة من قبل البنك.
- يجوز للجنة الاستعانة بالمشورة المهنية الخارجية لأداء مهامها بعد موافقة مجلس الإدارة مع الأخذ في الاعتبار تجنب تعارض المصالح".
- يعرض الرئيس التنفيذي للبنك عروض المديرين عام أول قبل التعاقد.

4- لجنة الحوكمة والترشيحات:

- تتكون لجنة الحوكمة والترشيحات بالبنك المصري الخليجي من ثلاثة اعضاء غير تنفيذيين من اعضاء مجلس الإدارة وينتخب رئيس اللجنة من أعضاء اللجنة ويتم دعوة رئيس قطاع الالتزام ونائب رئيس قطاع المخاطر المركزية لحضور اجتماعات اللجنة لمناقشة الموضوعات المتعلقة بمعايير الحوكمة فقط وللجنة أن تستدعي من تراه من إدارات البنك من أجل أداء مهامها.

مهام ومسئوليات اللجنة

- التقييم الدوري لنظام الحوكمة بالبنك وصياغة الأدلة والمواثيق والسياسات الداخلية الخاصة بكيفية تطبيق قواعد الحوكمة داخل البنك.
- التحقق من فاعلية أداء مجلس إدارة البنك المصري الخليجي.
- الاطمئنان الى كفاية ميثاق الحوكمة للبنك والتحقق من وضعه وتنفيذه بما يتوافق مع التعليمات الرقابية وتعليمات البنك المركزي.
- التعرف على مرشحين مؤهلين والمراجعة الدورية والمستمرة للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة ووظائف الإدارة العليا وإعداد بيان بالمؤهلات المطلوبة في ظل تطبيق خطة تتابع السلطة.
- تقديم مقترحات فيما يتعلق بترشيح الأعضاء المستقلين، كذلك تقديم مقترحات بشأن تعيين أو تجديد عضوية أو استبعاد أحد الأعضاء.
- مراجعة كل لجان مجلس الإدارة وتدعيم لوائح اللجان للتأكد من تطبيق الحوكمة.
- حفظ وتوثيق ومتابعة التقارير الخاصة بتقييم أداء المجلس والتحقق من إجراءات التقييم الذاتي السنوي لمجلس الإدارة.
- وضع السياسات المتعلقة بمنع أو الحد من الأنشطة والعلاقات و/أو الظروف التي يمكن أن تضعف من جودة نظام الحوكمة بالبنك.
- التحقق بصفة مستمرة من استقلالية أعضاء المجلس المستقلين والتأكد من عدم وجود أي تعارض مصالح إذا كان العضو يشغل عضوية مجلس إدارة شركة أخرى.
- التعاون مع الإدارة العليا في وضع وتدعيم المعايير المهنية الاخلاقية وتعزيز ثقافة الرقابة الداخلية بالبنك.
- التحقق من وجود دليل إرشادات يوضح السلطات والمسئوليات المبينة بالهيكل التنظيمي للبنك والوصف الوظيفي لها على مستوي البنك ويضم أهم إجراءات العمل وواجبات كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك.
- الإشراف على إعداد تقرير حوكمة للبنك ككل بصفة دورية مع ضمان وضع إجراءات مناسبة لاستكمال تطبيق تلك القواعد.
- مراجعة التقرير السنوي للبنك وبالأخص فيما يتعلق ببند الإفصاح وغيرها من البنود التي تخص الحوكمة.
- الإشراف على مدى التزام البنك بتنفيذ الإجراءات التصحيحية الخاصة بملاحظات تفتيش البنك المركزي المصري علي نظام الحوكمة وأخذها في الاعتبار.

5- لجنة دراسة انظمة الاثابة والتحفيز العاملين / المديرين (Committee Esop):

- تتكون لجنة دراسة انظمة الاثابة والتحفيز بالبنك المصري الخليجي من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من اعضاء مجلس الإدارة كحد ادني وينتخب رئيس اللجنة من أعضاء اللجنة.

مهام ومسئوليات اللجنة

- يعهد اليها دراسة انظمة الاثابة والتحفيز للعاملين / المديرين.
- في حالة منح مكافآت في صورة أسهم أو حقوق ملكية، يجب أن تكون وفقا للمستوى الوظيفي، مع وضع حد أدنى للحيازة.

• لجان الإدارة التنفيذية

تستعين الإدارة التنفيذية بمجموعة متخصصة من اللجان التابعة للإدارة التنفيذية، وتستند إليهم دراسة مهام عمل متخصصة في مجالات محددة وذلك لمساعدة الإدارة التنفيذية على أداء عملها، ويتم اعتماد شروط عمل مرجعية (TOR) لكافة اللجان، وفيما يلي أمثلة على تلك اللجان:-

- اللجنة التنفيذية
- لجنة الأصول والخصوم
- لجنة السياسات الائتمانية
- لجنة تسوية الديون المتعثرة للأفراد (لجنة 1)
- لجنة تسوية الديون المتعثرة للأفراد (لجنة 2)
- لجنة تسوية الديون المتعثرة للأفراد (لجنة 3)
- لجنة تسوية الديون المتعثرة للشركات
- لجنة متابعة مشروعات نظم المعلومات
- لجنة مراقبة تطور نشاط التجزئة المصرفية وعمليات الاحتيايل
- لجنة مخاطر العمليات والتشغيل
- لجنة المنتجات والخدمات (التجزئة المصرفية)
- لجنة التظلمات
- لجنة مراجعة تقدير المخاطر والمخصصات القانونية
- لجنة الصرافات الآلية (المواقع الخارجية)
- لجنة المشتريات
- لجنة السلامة والصحة المهنية الإدارة العامة
- لجنة السلامة والصحة المهنية مبني 131
- لجنة المتابعة والرقابة على نشاط الصناديق التابعة للبنك بأنواعها
- لجنة متابعة أعمال أمن المعلومات
- لجنة اختيار الأوراق المالية المتعامل عليها بنظام الشراء بالهامش
- لجنة اعتماد التعديلات على حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL
- لجنة مراجعة سياسات / إجراءات عمل قطاع تكنولوجيا المعلومات
- لجنة الفتوي والرقابة الشرعية
- لجنة دراسة التأمين على أصول البنك
- لجنة استلام الفروع والمقار.
- لجنة مشروع إدارة العمل عن بعد.
- لجنة النشاط الرياضي
- لجنة الموازنة التقديرية
- لجنة تقييم ومراجعة نماذج التقييم الائتماني الرقمية
- لجنة التدبير

❖ البيئة الرقابية

نظام الرقابة الداخلية: منظومة خطوط الدفاع الثلاثة 2023

• يتم تصنيف وحدات/قطاعات البنك المصري الخليجي على النحو الآتي:

خط الدفاع*	أمثلة	النهج المتبع
الخط الأول	أي نشاط يتعلق بالتعامل المباشر مع العملاء	رقابة مستمرة على مستوى العملية
الخط الثاني	قطاع المخاطر، التطابق والالتزام، الشئون القانونية، الموارد البشرية، المالية، العمليات، وتكنولوجيا المعلو	رقابة مستمرة او دورية وفقاً لمستوى المخاطر.
الخط الثالث	ويتمثل في التدقيق الداخلي والتفتيش	رقابة دورية وفقاً لمستوى المخاطر.

* لا تنتقل المسؤولية الرقابية من خط دفاع إلى خط الدفاع التالي.
المصدر: التدقيق الداخلي بالبنوك – بازل بونيو 2012

• تعريف خطوط الدفاع الثلاثة

➤ أولاً: خط الدفاع الأول (المسئول عن المخاطر – Risk Owner)

يتكون من كافة الإدارات والقطاعات التشغيلية والتنفيذية التي تباشر الأعمال بصورة يومية وتتحمل مسؤولية تعريف وتقييم وإدارة المخاطر التي يتم التعرض لها بحيث تظل ضمن الحدود المسموح بها والمحددة من قبل الإدارة العليا، وتتضمن مسؤولياتهم:

- الحفاظ على ضوابط داخلية فعالة.
 - فاعلية إدارة العمليات التنفيذية وكفاءة استغلال الموارد المتاحة.
 - فاعلية إدارة الأصول بما يعزز تحقيق الأرباح وتجنب الخسائر.
 - فاعلية تنفيذ السياسات وإجراءات العمل المعتمدة بصفة يومية والعمل على تطويرها وتحديثها بصفة مستمرة.
 - تحديد وتقييم ومراقبة إدارة المخاطر والعمل على تخفيفها والحد منها.
 - فاعلية توفير نظام لإدارة المعلومات (MIS) يدعم اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.
 - التأكد من أن إجراءات العمل تتفق مع الأهداف واستراتيجية البنك.
 - تنفيذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة أوجه القصور المعروفة في العمليات والضوابط الرقابية.
 - تحديث قاعدة بيانات المعلومات الأساسية للعملاء (اعرف عميلك KYC).
 - أسلوب رقابة مستمرة على مستوى كل عملية
- " تعتبر الإدارة التشغيلية / التنفيذية بمثابة خط الدفاع الأول بمنظومة خطوط الدفاع الثلاثة، وذلك لأن الضوابط الرقابية مصممة في نظم العمل وأسلوب إدارة العمليات تحت اشرافهم. وتضمن الإجراءات الإدارية والإشرافية حال كفايتها الالتزام بنظم العمل إلى جانب تسليط الضوء على أي خلل بالضوابط الرقابية ومعالجتها بما يعضد البيئة الرقابية أو عدم كفاية العمليات أو الأحداث غير المتوقعة "

➤ ثانياً: إدارة المخاطر والوظائف الرقابية (خط الدفاع الثاني)

يتضمن خط الدفاع الثاني جميع وحدات وإدارات المخاطر والالتزام والحوكمة والرقابة الداخلية وإدارة الجودة ... إلى جانب الوحدات / القطاعات المساندة الأخرى (الشؤون القانونية والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والقطاع المالي ... إلخ) التي تساعد على بناء ضوابط عمل خط الدفاع الأول ومراقبته، وتتضمن مسؤولياتها:

- دعم الإدارة العليا في إعداد الاستراتيجية العامة للبنك.
- دعم سياسات الإدارة وتحديد الأدوار والمسؤوليات ووضع أهداف العمل للتنفيذ.
- توفير الإطار المناسب لإدارة المخاطر وتحديد القضايا والموضوعات المؤثرة سواء المعروفة أو الناشئة.
- تعريف الانحرافات في درجة المخاطر المقبولة للبنك.
- معاونة الإدارة في تطوير العمليات وضوابط العمل لدعم إدارة المخاطر.
- توفير الإرشادات والتدريب على عملية إدارة المخاطر وتيسير ومتابعة تنفيذ ممارسات إدارة المخاطر بصورة فعالة.
- ضمان الإلتزام بالتشريعات والقوانين والمتطلبات الرقابية وتوافق أعمال وعمليات البنك معها بالإضافة الى انعكاسها بشكل واضح على سياسات وإجراءات البنك.
- توفير نظام كافي وفعال وموثق لإدارة المعلومات (MIS) يدعم عملية اتخاذ القرار بشكل فوري.
- تنبيه الإدارة القائمة على أعمال التشغيل والتنفيذ بالقضايا والأحداث الناشئة وأي تغيرات بالتوجهات والضوابط الرقابية والسيناريوهات المتعلقة بإدارة المخاطر.
- مراقبة مدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية ودقة واكتمال التقارير والإلتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة وتدعيم خط الدفاع الأول لمعالجة أوجه القصور في الوقت المناسب.
- توفير آلية للإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة (مع الحفاظ على سرية هوية المبلغ) Whistleblowing mechanism.
- أسلوب رقابة مستمر أو دوري وفقاً لمستوى المخاطر.

➤ ثالثاً: التدقيق الداخلي والتفتيش (إدارة المراجعة الداخلية) (خط الدفاع الثالث)

قطاع التدقيق الداخلي والتفتيش يقوم بتزويد مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والإدارة العليا بألية تأكيد مستقلة وموضوعية حول مدى تطبيق سياسات البنك وإجراءاته تطبيقاً فعالاً ومدى الاستعانة بضوابط كافية تؤدي دورها بفعالية في تخفيف المخاطر الكبرى بحيث تظل مستويات التعرض للمخاطر في نطاق الحدود المقبولة المسموح بها وتتضمن مسؤولياته ما يلي:

- تطوير خطة تدقيق داخلي ذات اهتمام خاص بالمخاطر لتشمل كافة وحدات وقطاعات البنك المختلفة بما فيها قطاعات العمليات وقطاعات الأعمال والقطاعات المساندة والشركات التابعة.
- إتباع أسلوب منهجي منظم ومنضبط في تقييم وتطوير فعالية إدارة المخاطر ونظم الرقابة وأسس الحوكمة.
- رصد الفرص المتاحة لتحسين الضوابط الرقابية، إدارة المخاطر وعملية الحوكمة المؤسسية بتكلفة فعالة.
- مراجعة عملية إدارة المخاطر (خاصة الرئيسية) بهدف إعطاء تأكيد لفاعلية عملية إدارة المخاطر.
- تقييم عملية توثيق ورفع التقارير الخاصة بالمخاطر الرئيسية.
- التعبير عن مدي الاطمئنان إلى صحة تقييم المخاطر وكفاءة إدارتها
- تقييم تنفيذ وتطبيق "الإطار الرقابي" (إطار الحوكمة والمخاطر والرقابة GRC framework).
- القيام بالدور الاستشاري لتعضيد وتطوير نظم الرقابة الداخلية بالبنك.

إرساء أسلوب رقابة دوري مستقل وفقاً لمستوى المخاطر والموضح دوره ونطاق عمله من خلال الجدول التالي:-

دورية التقارير	اسم مسئول المراجعة الداخلية	إدارة دائمة بالشركة	نطاق عملها	دور إدارة المراجعة (قطاع التدقيق الداخلي و التفتيش)
تقارير المهام التفصيلية: تصدر نهاية كل مهمة	الاستاذ / عمرو حفطي	إدارة دائمة ومن الممكن تعيين مكتب مراجعة خارجي لتنفيذ اعمال تدقيق محددة ومتخصصة	- يغطي نطاق التدقيق الداخلي والتفتيش جميع ما يخص البنك من عمليات وشركات ونظم	نشاط مستقل وموضوعي معني بتزويد لجنة المراجعة ومجلس الإدارة بتوكيد (تعزيز) حول مدى كفاءة إدارة المخاطر والحوكمة المؤسسية ومدى تطبيق سياسات

<p>➤ التقارير المجمعة الدورية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● التقرير السنوي: يتم إصداره بالربع الأول من العام التالي للعرض على لجنة المراجعة (2/15 من كل عام) ● التقارير الربع سنوية: يتم إصدارها بداية كل ربع عن الربع السابق للعرض على لجنة المراجعة (11/1،8/1،5/1) ● التقرير السنوي المجمع لنتائج أعمال القطاعات الرقابية (30/4 من كل عام) ● التقارير الطارئة: حسب تقدير الإدارة العليا وحسب الموضوع. 		<p>على اعمال معينة وذلك بعد الحصول على موافقة لجنة المراجعة ووفقاً لسياسات التدقيق الداخلي المعتمدة.</p>	<p>ومشاريع ومنتجات وأنشطة خاصة وبما فيها العلاقة مع مقدمي الخدمات وجهات الإسناد الخارجين (التعهيد) والوحدات الوظيفية في كافة الوحدات التابعة.</p> <p>كما تتدرج ضمن اعمال التدقيق الداخلي والتفتيش الضوابط الرقابية الأعلى مستوى التي يطبقها مجلس الإدارة والإدارة العليا وكذلك البيئة الرقابية المعمول بها والضوابط الرقابية المطبقة في إطار كل نظام.</p>	<p>البنك وإجراءاته تطبيقاً فعالاً مع الأخذ بضوابط كافية تؤدي دورها بفاعلية في تخفيف المخاطر الكبرى بحيث تظل مستويات التعرض للمخاطر في نطاق الحدود المقبولة والمسموح بها، وبما يسهم في تحسين مستوى أداء الأنشطة والعمليات ويساعد البنك في تحقيق أهدافه وتحقيق قيمة مضافة.</p>
----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	--	----------------------------------------------------------------------------------------------------------	-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

■ إدارة المخاطر

تتضمن إدارة المخاطر جميع وحدات قطاع المخاطر (مثال: الحوكمة المؤسسية والرقابة الداخلية للعمليات و مخاطر الائتمان و مخاطر تشغيل العمليات) ... إلى جانب الوحدات / القطاعات المساندة الأخرى (الالتزام وإدارة الجودة والشئون القانونية والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والقطاع المالي ... إلخ) التي تساعد على بناء ضوابط عمل خط الدفاع الأول ومراقبته، وتتضمن مسؤولياتها:

- دعم الإدارة العليا في إعداد الاستراتيجية العامة للبنك.
- دعم سياسات الإدارة وتحديد الأدوار والمسئوليات ووضع أهداف العمل للتنفيذ.
- توفير الأطر المناسبة لإدارة المخاطر وتحديد القضايا والموضوعات المؤثرة سواء المعروفة أو الناشئة.
- تعريف الانحرافات في درجة المخاطر المقبولة للبنك.
- معاونة الإدارة في تطوير العمليات وضوابط العمل لدعم إدارة المخاطر.
- توفير الإرشادات والتدريب على عملية إدارة المخاطر وتيسير ومتابعة تنفيذ ممارسات إدارة المخاطر بصورة فعالة.
- ضمان الالتزام بالتشريعات والقوانين والمتطلبات الرقابية وتوافق أعمال وعمليات البنك معها بالإضافة الى انعكاسها بشكل واضح على سياسات وإجراءات البنك.
- التأكد من توفير نظام كافي وفعال وموثق لإدارة المعلومات (MIS) يدعم عملية اتخاذ القرار بشكل فوري.
- تنبيه الإدارة القائمة على أعمال التشغيل والتنفيذ بالقضايا والأحداث الناشئة وأي تغييرات بالتوجهات والضوابط الرقابية والسيناريوهات المتعلقة بإدارة المخاطر.

- مراقبة مدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية ودقة واكتمال التقارير والالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة ومعالجة أوجه القصور في الوقت المناسب.
- أسلوب رقابة مستمر أو دوري وفقاً لمستوى المخاطر.
- وضع الاطر و السياسات و الاجراءات الخاصة بقطاع مخاطر التشغيل ،حيث تعتبر إدارة مخاطر العمليات و التشغيل جزء لا يتجزأ من اعمال البنك اليومية، و كذلك تطبيق احداث الممارسات باستمرارية الاعمال و المرونة المؤسسية، و كذلك تطوير و تنفيذ السياسات الخاصة بمخاطر تكنولوجيا المعلومات.

■ قطاع الالتزام

ويتضمن إطار عمل الالتزام المحاور الأساسية التالية:

- تدعيم قطاع الالتزام من خلال تطوير الهيكل التنظيمي وتحديد واستكمال الاحتياجات الوظيفية لمواكبة النمو الحالي والمتوقع لحجم أعمال البنك بصفة دورية وفقاً لتطور حجم الأعمال ومستهدفات خطة العمل.
- العمل على تطوير وتحديث السياسات والإجراءات وآليات العمل الخاصة بأعمال قطاع الالتزام بشكل مستمر بما يتضمن معايير ومتطلبات الالتزام الأساسية وآليات إدارة المخاطر ذات الصلة.
- تطبيق معايير وآليات تطبيق قواعد التعرف على الهوية والعناية الواجبة والتحديث الدوري للبيانات/المستندات وتصنيف المخاطر ومتطلبات قانون الفاتكا للعملاء الجدد والحاليين بصفه مستمرة وتسجيل البيانات على النظام الآلي واستخراج التقارير الرقابية اللازمة ألياً.
- إتباع الآليات المستخدمة للكشف عن العملاء والأطراف المرتبطة والمعاملات بقوائم الحظر والالتزام ببرامج العقوبات الدولية والمحلية من خلال النظام الآلي للكشف على قوائم الحظر والإجراءات والضوابط ذات الصلة.
- وضع الضوابط اللازمة لتعاملات الموظفين ومتابعة حساباتهم بصفه دوريه بالإضافة الى العمل على تطوير آليات وتقارير متابعة حسابات العملاء / العمليات غير العادية من خلال النظام الآلي لمكافحة غسل الأموال وتطبيق معايير وإجراءات الإبلاغ عن العمليات المشتبها بها.
- تطوير آليات الرقابة المكتتبية ومتابعة توافق الأنشطة و المعاملات التي يقوم بها البنك و عملائه مع التعليمات الرقابية وتقييم مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب المرتبطة بها من خلال مراجعته مسبقه لكل من (1) السياسات و إجراءات و أدلة العمل ونماذج البنك الجديدة والقائمة قبل إصدارها / تحديثها (2) المنتجات و الخدمات و عقود وأعمال التعهيد الجديدة والقائمة قبل تفعيلها / تحديثها (3) التحويلات والمعاملات بالعملة الأجنبية قبل التنفيذ وفقاً لمعايير محده (4) العملاء مرتفعي المخاطر و عملاء الفاتكا قبل فتح الحساب / تحديث البيانات (5) متابعة الشكاوى الواردة من العملاء و الجهات الرقابية (6) العملاء والمعاملات المالية قبل إمرارها على النظام الآلي للكشف على قوائم الحظر و العقوبات المحلية و الدولية (7) الإعلانات و حملات الترويج والمراسلات الخارجية. بالإضافة الى تفعيل أعمال الرقابة المكتتبية اللاحقة من خلال تقارير دورية يتم مراجعتها عن طريق قطاع الإلتزام.
- تفعيل إطار عمل الرقابة الميدانية على فروع وإدارات البنك عن طريق قطاع الإلتزام من خلال الفحص الميداني وتفعيل الخطط التنفيذية ذات الصلة بالتنسيق مع القطاعات الرقابية الأخرى وعرض التقارير اللازمة على مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.
- تدريب العاملين الجدد والحاليين بالبنك في مجال الالتزام المصرفي ومكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب وتطوير آليات التدريب وفقاً لسياسة ومعايير التدريب المعتمدة من خلال برامج تدريبية متخصصة.
- تلبية الاحتياجات التدريبية للعاملين بقطاع الإلتزام في مجال الإلتزام ومكافحة غسل الأموال بالإضافة الى البرامج الخاصة بتنمية المهارات اللازمة لتطوير الأداء.

- متابعة أعمال وحدة حماية حقوق العملاء (وحدة منفصلة تتبع وترفع تقاريرها لقطاع الإلتزام)
- توفير آلية للإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة (مع الحفاظ على سرية وهوية المبلغ) Whistleblowing mechanism.

○ دور قطاع الإلتزام:

1. في تقييم أثر التغيرات بالبيئة المحيطة على نشاط البنك

يتم تحديد أثر التغيرات المحيطة بالبنك (تعديلات تشريعية، تعليمات رقابية، أحداث محلية وإقليمية وعالمية.. الخ) من خلال تحليل تلك التغيرات وتقييم الأثار المترتبة عليها ومدى الحاجة الى اتخاذ إجراءات احترازية إضافية أو تعديل في السياسات والإجراءات والمعايير الداخلية ومعايير العناية الواجبة المتبعة بالبنك مع تحديد المسؤوليات بهدف تحقيق الإلتزام وإدارة المخاطر المرتبطة بتلك التغيرات وفقا للحالة.

2. التحقق من أن المنتجات والإجراءات الجديدة تتماشى مع البيئة القانونية

يقوم قطاع الإلتزام بمراجعة الإجراءات (الجديدة والقائمة) قبل إصدارها أو تحديثها أو تعديلها بالإضافة الى مراجعة المنتجات قبل تفعيلها للتحقق من توافقها مع التعليمات الرقابية وتقييم مخاطر الإلتزام وغسل الأموال/ تمويل الإرهاب ذات الصلة.

3. تدعيم ثقافة الإلتزام

يقوم قطاع الإلتزام بتعميم سياسات الإلتزام والتعليمات الرقابية ومعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالإضافة الى عقد الدورات التدريبية في مجال الإلتزام المصرفي ومكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب.

4. توفير التدريب الكافي للعاملين

يتم تدريب العاملين الجدد والحاليين المستهدفين بالتدريب في مجال الإلتزام المصرفي ومكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب من خلال برامج تدريبية متخصصة عن طريق قطاع الإلتزام بالإضافة الى الاستعانة بجهات خارجية متخصصة وفقا لسياسة ومعايير التدريب المعتمدة وبالتنسيق مع إدارة التدريب التابعة لقطاع الموارد البشرية.

يتم تلبية الاحتياجات التدريبية للعاملين بقطاع الإلتزام في مجال الإلتزام ومكافحة غسل الأموال بما يتضمن الشهادات المتخصصة في مجال الإلتزام المصرفي ومكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب بالإضافة الى البرامج الخاصة بتنمية المهارات اللازمة لتطوير الأداء.

■ إدارة الإطار الرقابي والحوكمة المؤسسية

تقوم " إدارة الإطار الرقابي والحوكمة المؤسسية" التابعة لقطاع المخاطر المركزية بتطبيق خطط عمل زمنية سنوية معتمدة بهدف تطبيق مستهدفات الإطار الرقابي، قواعد ومعايير الحوكمة المؤسسية في إطار بنود تعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي المصري في 2011 والمنشورات اللاحقة لها وقانون وتعليمات البنك المركزي المصري أو أي تكليفات تصدر من إدارة البنك.

■ مراقب الحسابات

تقوم لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة بالآتي:

- اقتراح تعيين السبدين / مراقبي الحسابات - ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة بما في ذلك الكفاءة والسمة والخبرة الكافية والمسجلين لدى البنك المركزي المصري - وتحديد أتعابهما، والنظر في الأمور المتعلقة باستقالتهما أو إقالتهما، وبما لا يخالف أحكام القانون رقم 194 لسنة 2020 وقانون الجهاز المركزي للمحاسبات.
- إبداء الرأي في شأن الإذن بتكليف مراقبي الحسابات بأداء خدمات لصالح البنك بخلاف مراجعة القوائم المالية، وفي شأن الأتعاب المقدره عنها، وبما لا يخل بمقتضيات استقلالهما.
- يتم رفع توصية لجنة المراجعة بتعيين مراقبي الحسابات إلى مجلس الإدارة ثم إلى الجمعية العامة للبنك للاعتماد، كما يجب أن يكون مراقب الحسابات مستقلاً تماماً عن البنك وأعضاء مجلس إدارته، ويجب أن يكون محايداً وأن يكون عمله محصناً من تدخل مجلس الإدارة.
- لا يجب أن يستمر مراقب الحسابات (كشخص طبيعي) في عمله أكثر من 5 سنوات و (كشخص اعتباري) أكثر من 10 سنوات، طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري في هذا الشأن.
- ويلتزم البنك بقيام مراقب الحسابات بتقديم نسخة من تقريره على التقرير الذي يعده البنك عن مدى التزامه بقواعد الحوكمة إلى الجهة الإدارية طبقاً لقواعد الحوكمة والإفصاح المعمول بها، ويقدم هذا التقرير أيضاً إلى الجمعية العامة للمساهمين.

➤ الإفصاح والشفافية

المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي

يتم الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وكذا الاحداث وابلاغ البورصة المصرية بتلك المعلومات ونشرها بالشاشات الخاصة بالبورصة المصرية كما يتم نشر القوائم المالية بصفة ربع سنوية بجريدين يوميتين واسعتي الانتشار وذلك بخلاف الموقع الإلكتروني للبنك الذي يتم تحديثه بصفة دورية، كما يتم الآتي:

- موافاة الهيئة والبورصة بقرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية فور انتهائها وبعده أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاؤ الاجتماع، كما تلتزم الشركة بموافاة البورصة خلال اسبوع على الأكثر من تاريخ انعقاد الجمعية العامة بالمحاضر على أن تكون معتمدة من رئيس مجلس الإدارة.
- موافاة البورصة بمحاضر اجتماعات الجمعية العامة المصدق عليها من قبل الجهة الإدارية المختصة وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام عمل من تاريخ تسلمها.
- موافاة الهيئة والبورصة بملخص القرارات المتضمنة أحداث جوهرية صادرة عن مجلس إدارتها فور انتهائها وبعده أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاؤ الاجتماع.
- موافاة الهيئة والبورصة ببيان معتمد من مجلس إدارة البنك بأهم نتائج أعمالها مقارنة بالفترة المقابلة وفقاً للنموذج المعد لذلك من البورصة وذلك فور انتهاء مجلس الإدارة من الموافقة على القوائم المالية السنوية أو الربع سنوية (الدورية) تمهيداً لإحالتها لمراقب الحسابات ليصدر بشأنها تقريره، على أن يتم ذلك الإفصاح عقب انتهاء الاجتماع وبعده أقصى قبل بداية جلسة التداول التالية لانتهاؤ الاجتماع.
- الإعلان عن قرار السلطة المختصة بالتوزيعات النقدية أو توزيعات الأسهم المجانية أو كليهما.
- الإفصاح عند تجاوز أو انخفاض ما يملكه أحد المساهمين والأطراف المرتبطة به لنسبة 5% ومضاعفاتها من عدد الأوراق المالية الممثلة لرأس مال الشركة المقيدة بالبورصة أو حقوق التصويت بها، بما في ذلك الأسهم التي تم الاكتتاب فيها عن طريق شراء حقوق الاكتتاب لها.
- الإفصاح عن الخطة الاستثمارية المستقبلية وتوجهات المساهم بشأن إدارة الشركة إذا بلغت النسبة المشتراه منه والأطراف المرتبطة به 25% أو أكثر من رأس مال الشركة أو حقوق التصويت فيها.
- الإفصاح عن صدور أي أحكام تحكيم أو أحكام قضائية في أي مرحلة التقاضي بتلك الأحكام التي تؤثر في مركزها المالي أو في حقوق حملة أوراقها المالية أو يكون لها تأثير على أسعار التداول أو على القرار الاستثماري للمتعاملين.

➤ المخالفات والأحكام الصادرة على الشركة خلال عام 2023 وذلك من خلال الجدول التالي:

إيضاحات	الأحكام والمخالفات والغرامات المفروضة على الشركة خلال العام	مسلسل
-	-لا توجد أحكام نهائية جديدة صدرت ضد البنك أو تم تنفيذها على البنك خلال عام 2023.	-1

➤ علاقات المستثمرين

يتم تحديد مسئول علاقات المستثمرين بقرار من مجلس ادارة البنك ويحضر اجتماع الجمعية العامة للمساهمين كما يقوم مسئول علاقات المستثمرين بما يلي:

- يكون مسئولاً عن الاتصال بالبورصة والرد على الاستفسارات من المساهمين والمستثمرين كما يقوم بتوزيع النشرات الصحفية عن الشركة متضمنة المعلومات والبيانات التي تحددها البورصة.
- وضع خطة عمل لإدارته تتضمن سياسة الإفصاح الخاصة بالشركة والالتزام بكافة القوانين واللوائح والقواعد وإجراءات القيد ومتطلبات الإفصاح والقرارات الصادرة من الهيئة والبورصة.
- يكون على علم باتجاه الإدارة العليا والخطط الاستراتيجية وما تتخذه من قرارات وخاصة الجوهرية والالتزام بالحفاظ على سرية المعلومات الجوهرية والداخلية التي لا تكون في حكم المعرفة العامة.
- الإفصاح للمحليين الماليين، المستثمرين الحاليين والمحتملين ومؤسسات التقييم بأعمال وخطط الشركة من خلال الاجتماعات والمؤتمرات ومتابعة التقارير التي تصدر عن الشركة ومدى صحتها.
- نقل حالة السوق إلى الإدارة العليا والمساعدة في إعداد رد الشركة على أسئلة واستفسارات المستثمرين والإعلام والمحليين الماليين والتعامل مع الشائعات التي يكون من شأنها التأثير على تداول أسهم الشركة.

➤ أدوات الإفصاح

■ تقرير مجلس الإدارة السنوي

- يقوم البنك بإصدار تقرير مجلس الإدارة وتقرير الحوكمة بشكل سنوي، وتقارير الإفصاح بشكل دوري مما يجعل المعلومات الخاصة بالبنك واضحة طبقاً لمبدأ الإفصاح والشفافية.
- كما يقوم البنك بإصدار تقرير مجلس الإدارة سنوياً طبقاً لما ورد بقانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية، للعرض على الجمعية العامة للمساهمين والجهات الرقابية.

■ تقرير الإفصاح

يقوم البنك بإصدار تقرير إفصاح ربع سنوي يُعد من قبل الإدارة المالية للبنك وبالأخص إدارة علاقات المستثمرين بها يتضمن ما يلي: -

- بيانات الاتصال بالشركة.
- مسئول علاقات المستثمرين وبيانات الاتصال به.
- هيكل المساهمين الذين يملكون نسبة 5% فأكثر من أسهم الشركة.
- هيكل المساهمين الإجمالي موضحاً به الأسهم حرة التداول.
- تفاصيل أسهم الخزينة لدى الشركة.
- التغييرات في مجلس إدارة الشركة وآخر تشكيل للمجلس.
- تغيير مراقب الحسابات في الفترة القادمة.

➤ التنمية المستدامة و التمويل المستدام والمسئولية المجتمعية للبنك

التنمية المستدامة هي التنمية التي تُلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها وتلبية احتياجاتها. فهي عملية تطوير الأرض والمدن والأعمال والمجتمعات بما يحقق النمو الاقتصادي المتكامل والمستدام مع مراعاة الأبعاد البيئية والاجتماعية. تأخذ التنمية المستدامة العديد من القضايا البيئية والاجتماعية في الاعتبار مثل الحفاظ على البيئة، الاستهلاك الأمثل والمسؤول للموارد، مواجهة تغير المناخ، تحسين مستويات الصحة والتعليم، الحد من أوجه عدم المساواة و خلق فرص عمل وتحسين ظروف المعيشة لجميع الأفراد. و الاستدامة في البنوك تعني نهج الأعمال التي تخلق قيم طويلة الأجل للعملاء والموظفين من خلال وضع أهداف واستراتيجيات تهدف الي الحفاظ على البيئة المحيطة بشتى ابعادها .

• التمويل المستدام:

إن التمويل المستدام يشكل عاملاً رئيسياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يكمن هذا التأثير في طرح المنتجات والخدمات البنكية وتطوير العمليات المصرفية بشكل يراعي عناصر البيئة و المجتمع والحوكمة (ESG) فيما يتعلق بأنشطة التمويل، الإقراض والاستثمار. فهو يهدف إلى تحقيق منفعة مستدامة لجميع الأطراف المعنية بما فيها العاملين، العملاء والمجتمع ككل. و يعد التمويل المستدام أداة قوية يمكن توظيفها لخلق نمو متوازن، وذلك من خلال تحويل التهديدات الحالية بكافة أنواعها إلى فرص مستقبلية. فهو مفهوم شامل يتضمن إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في قرارات البنك عند منح الإئتمان أو قراراته الاستثمارية. بالإضافة إلى ذلك فهو يشمل قيام البنوك بتمويل المشاريع البيئية مثل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والمشاريع الاجتماعية مثل الصحة، التعليم، مشاريع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومنتاهية الصغر والمشاريع ذات العمالة الكثيفة التي تخلق فرص العمل وتقلل من نسب الفقر وترفع مستوى المعيشة خاصة للفئات الأكثر احتياجاً. كما يشمل التمويل المستدام الالتزام بالإطار العام للحوكمة وترسيخ الشفافية ودعم نظم الرصد والمتابعة والتقييم، وذلك لتحقيق منفعة مستدامة لكل الأطراف.

و يتم العمل علي تحقيق الاستدامة علي عدة محاور كالبيئي و الاجتماعي

• المحور البيئي:

على الصعيد البيئي يقوم البنك بالعديد من المبادرات الداخلية التي تهدف الى تبنى ممارسات صديقة للبيئة تهدف الى توفير الطاقة وإدارة الموارد والممتلكات وتحقيق الكفاءة التشغيلية، حيث يتم تصميم الفروع الجديدة بمواد عازلة للصوت تقلل من الضوضاء وتمتصها الى جانب الاستخدام المسؤول في الطاقة و المستلزمات الخاصة للتشغيل.

• المحور الاجتماعي:

يؤمن البنك المصري الخليجي أن التطوير الشخصي لموظفيه ضروري لنمو ونجاح البنك. كما يري أن تلبية توقعات الموظفين وتعظيم مستويات الرضا الوظيفي لديهم هو عنصر حاسم في نجاح البنك. ومن أجل مواكبة احتياجات موظفي البنك، يستثمر البنك في التدريب والتطوير من خلال توفير عدد كبير من الدورات التدريبية المختلفة. كما انه يهدف الي وضع سياسات صحية للعمل كالعامل من المنزل و غيره. و ايماننا بالمساواة بين الجنسين قد حقق البنك نسبة متوازنة بين عدد العاملين الاناث و الذكور و التي يتم العمل علي تعزيزها بصفة دائمة. كما يتم القياس عن مدي رضا العاملين بالمؤسسة عن طريق الاستطلاعات بصفة دورية.

• إن توجه البنك المصري الخليجي الي الشريحة العمرية للشباب والذي يظهر من خلال تقديم خدمات مميزة ومنتجات تخدم متطلباتهم وتساعدهم على تحقيق أهدافهم سواء في وظائفهم أو من خلال الأعمال الخاصة من المؤسسات الصغيرة. كما يتم تقديم المساعدات في تزويد الشباب بالادوات اللازمة ليكونوا من رواد اعمال الغد. يعمل قسم مينت على تمكين الشباب المصري من خلال تعزيز الثقافة المالية و تعزيز استقلالهم في اتخاذ القرارات الحاسمة بشأنهم المستقبلي. و يعمل البنك ايضا على التمكين الشامل للمرأة من خلال تقديم المنتجات المخصصة لها بالاضافة الى المبادرات ذات الطابع الاجتماعي .

□ الموقع الإلكتروني:

يتوافر لدى البنك موقع خاص به على شبكة المعلومات الدولية باللغتين العربية والإنجليزية ويتم من خلاله الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بأسلوب سهل للمستخدم، (www.eg-bank.com)

✚ ميثاق الأخلاق والسلوك المهني

تم اعتماد وتعميم ميثاق داخلي بالبنك عن الأخلاق والسلوك المهني، يشمل مجموعة من القيم التي تعمل على ضبط وتنظيم قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات المهنة داخل الشركة والمسؤول عنها إدارة الموارد البشرية وتصدر بصورة شهرية لجميع العاملين بإدارات البنك نشرات توعية خاصة بالميثاق

✚ سياسة تتابع السلطة Succession Planning

تستخدم خطة التعاقب الوظيفي كجزء لا يتجزأ من التخطيط بعيد المدى والتأهب في حالة فراغ الوظائف في الإدارة العليا لما تحتويه هذه المناصب من أهمية قصوى في سير أعمال وأنشطة الإدارة على أكمل وجه وفراغها بشكل مفاجئ كاستقالة أو وفاة أو مرض قد يعني اضطراب شديد في أداء البنك في حين أن إحلالها من الداخل يوفر كثير من الوقت والجهد والمال مقارنة بالتعيين من الخارج.

تهدف هذه الخطة لتحديد الفجوة بين القدرات والإمكانات التي يتمتع بها كل مرشح على حدة حالياً مقارنة بالقدرات والإمكانات المطلوبة، لتحمل مسؤوليات وأدوار أكبر في مجالات محددة.

وعليه يتم وضع خطة تطوير فردية لكل مرشح. ويتم متابعة تنفيذ واستكمال خطط التدريب المعتمدة كما يجب متابعة أداء المواهب المستهدفة والتميز تبعاً للتغيرات التي تطرأ على البنك بشكل دوري، لمراعاة أي تطورات داخلية أو خارجية قد تؤثر على عملية تخطيط التعاقب الوظيفي، مما يجعل البنك أكثر جاهزية لإجراء أي تغييرات أساسية عندما يتطلب الأمر ذلك.

✚ سياسة الإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة Whistleblowing

تفعيل سياسة "الإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة" "Whistleblowing Policy" بما يتضمن القيام بأعمال الفحص والتحري بشأن الحالات المبلغ عنها واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها (مع الحفاظ على سرية هوية المبلغ).

✚ تعامل الداخليين والأطراف ذات العلاقة والأطراف المرتبطة

- تفصح الشركة عن محددات العمل/الآليات التي تحكم عمليات تداول الداخليين على أسهم الشركة وتنظيم العلاقات مع الأطراف ذوي العلاقة وإبرام عقود المعاوضة طبقاً لقواعد الجهات الرقابية ويسترشد بنموذج الإفصاح المعد لهذا الغرض لتتبع تلك العمليات.
- يتم الإفصاح عن التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة ضمن القوائم المالية المعروضة على الجمعية العامة للبنك، ويحظر على الأطراف ذات العلاقة الآتي: -
- تعامل أيّاً من الداخليين والمجموعة المرتبطة بهم على أية أوراق مالية تصدرها الشركة خلال خمسة أيام عمل قبل ويوم عمل بعد نشر أي معلومات جوهرية.
- تعامل أي من المساهمين الذين يملكون 20% فأكثر بمفردهم أو من خلال المجموعة المرتبطة بهم إلا بعد إخطار البورصة بذلك قبل التنفيذ.
- تعامل أعضاء مجلس إدارة الشركة أية كانت نسبة مساهمتهم في رأس المال والمسؤولين بها أو الأشخاص الذين في إمكانهم الاطلاع على معلومات غير متاحة للغير ويكون لها تأثير على سعر الورقة المالية، شراء
- أو بيع هذه الأوراق المالية التي تتعلق بها هذه المعلومات.

➤ تعاملات الداخليين على أسهم الشركة

- بلغت عدد أسهم تعاملات الداخليين بالبنك المصري الخليجي 1743107 سهم حتى 31 ديسمبر 2023

□ المسئولية الاجتماعية والبيئية

- يقوم البنك المصري الخليجي بالاشتراك في العديد من المبادرات التعليمية والصحية على الصعيد التعليمي تعاون البنك مع كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة في العديد من المبادرات مثل تمويل انتقال 10 طلاب من القسم العربي الى القسم الإنجليزي بالكلية والاشتراك في تأسيس اول حاضنة اعمال بجامعة مصرية ودعمها لمدة 3 سنوات.
- كما قام البنك بتقديم منحة تعليمية بالجامعة الامريكية بالقاهرة ويقوم برعاية العديد من المبادرات التي تقدمها مؤسسة اناكتاس لدعم طلاب الجامعات على مستوى الجمهورية.
- على صعيد المبادرات الصحية، يتعاون البنك مع العديد من المستشفيات مثل مستشفى الناس للأطفال ومستشفى بهية، بالإضافة الى مساهمات البنك الى مستشفى القصر العيني لمواجهة ازمة الكوفيد-19.
- استكمالاً لرؤية البنك لدعم الشباب، أطلق البنك العديد من المبادرات من اهمها مبادرة "مع الشباب" التي استهدفت دعم شباب freelancers الذين كانوا من أكثر القطاعات تأثراً.
- على الصعيد البيئي يقوم البنك بالعديد من المبادرات الداخلية التي تهدف الى تبنى ممارسات صديقة للبيئة تهدف الى توفير الطاقة وإدارة الموارد والممتلكات وتحقيق الكفاءة التشغيلية، وتصميم الفروع الجديدة بمواد عازلة للصوت تقلل من الضوضاء وتمتصها، كما يمتنع البنك عن استخدام الأوراق والمنشورات في الدعاية ويكتفي باستخدام شاشات الكترونية بالفروع.
- كما يقوم البنك بالتعاون مع العديد من المؤسسات الخيرية مثل مؤسسة الاورمان ومؤسسة مصر الخير وبنك الكساء المصري وبنك الغذاء المصري.
- لإتاحة فرص التوظيف وتمكين الشباب، قام البنك بالتعاون مع مؤسسة الألفي وشركة طلبات وذلك توفير 238 درجة لمساعدة الشباب للالتحاق بالعمل مع شركة طلبات لتوفير دخل ثابت وذلك ضمن المبادرة الرئاسية دراجتك صحتك تحت رعاية وزارة الشباب والرياضة.

القاهرة: 2023/11/15